Document: EB 2014/112/R.21
Agenda 12(d)(i)
Date: 6 August 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير عن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي في الصندوق لعام 2014

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

أعضاء المجلس التنفيذي المشاركون في الزيارة القطرية من خلال

رشيد برتيف
سكرتير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.pertev@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية عشرة بعد المائة
روما، 17–18 سبتمبر/أيلول 2014

للاستعراض

تقرير عن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي في الصندوق لعام 2014

1- **موجز.** بذل فريق الإعداد لهذه الزيارة في الصندوق جهودا كبيرة لتنفيذ برنامج زيارة متنوع وطموح في جمهورية تنزانيا الاتحادية في الفترة من 12 إلى 16 مايو/أيار 2014. وعلى الرغم من بعض المعوقات الصغيرة والفرص الضائعة بسبب أحوال الطقس، فقد نجح هذا الفريق في اختبار زيارة ميدانية نيرة وملهمة من الصعب نسيانها. وتضمنت النقاط التي تستحق تسليط الضوء عليها في هذه الزيارة الاجتماعات مع رئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية ورئيس زنجبار، ومناقشات المائدة المستديرة مع العديد من الوزراء من جمهورية تنزانيا الاتحادية (بمن فيهم وزراء الزراعة، والأمن الغذائي والتعاونيات؛ والصناعة والتجارة؛ والاستثمارات والتمكين؛ وتنمية الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك) ووزير الزراعة والموارد الطبيعية في زنجبار. وسمحت الزيارات الميدانية لزنجبار وإقليم مانيارا لأعضاء المجلس التنفيذي بالتفاعل مع المستفيدين من المجتمعات المحلية.

2- **استعراض عام للزيارة.** في اليوم الأول، زار أعضاء المجلس التنفيذي مقر جماعة شرق أفريقيا في أروشا، حيث اطلع أعضاء المجلس على فرص التجارة الإقليمية المتاحة للقطاع الريفي، كما تعرفوا على خطط جماعة شرق أفريقيا لإنشاء سوق مشتركة ضمن حدودها. وقد أظهرت الزيارة التي قام بها المشاركون بعد ظهر اليوم الأول إلى المركز الحدودي الجديد مع كينيا بوضوح الفجوة بين الهدف الحاسم لحكومات الأقاليم المتمثل في تحسين وتيسير التجارة عبر الحدود، واجراءات التنفيذ الملائمة. وفي وقت الزيارة، شاهد أعضاء المجلس التنفيذي نشاطا اقتصاديا ضئيلا للغاية في المنطقة.

3- خلال الزيارة إلى قرية كاتيكاتي في مقاطعة كيتيتو، أضاع أعضاء المجلس الفرصة المخطط لها للتفاعل مع منظمات المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص وغيرهما من المنظمات الأخرى، إذ لم تسمح ظروف الطقس للطائرات بالهبوط بالقرب من قرية كاتيكاتي، واضطر الوفد لإضاعة قسط كبير من اليوم على الطريق. أما الجانب الإيجابي، فهو أن الرحلة البرية أتاحت لأعضاء المجلس الفرصة لإحساس حي بالتحديات التي يواجهها السكان الريفيون في المنطقة، علاوة على الجهات الفاعلة المنخرطة في التنمية الريفية والزراعية. وقد استغرق الوقت للوصول إلى القرية عدة ساعات بسيارات الجيب على طرقات ترابية، قيل إنها كانت في وضع جيد جدا لأن الأمطار لم تهطل قبل ذلك ببضعة أيام. وقد تمكنا من رؤية الإشارات القليلة جدا للنشاط الاقتصادي على جانب الطريق، وباستثناء بعض حقول عباد الشمس والذرة الشاسعة التي يعد مالكوها من المزارعين المستوطنين الذين يزرعون أرض الرعاة بعد ترحالهم، سمعنا عن النزاعات على موارد المياه والأراضي التي تحدث عند عودة الرعاة. كذلك فقد لاحظنا الآثار الأولية لحت وتعرية الأراضي (الأخاديد) بسبب الاستخدام الأكثر كثافة للأراضي (الرعي والزراعة) مع المياه المتأتية من الينابيع الجديدة التي على ما يبدو لن تكون مستدامة. ويمثل ذلك تحديا آخر إضافيا للصندوق وللحكومة لتطوير مفاهيم التنمية الريفية المستدامة في هذه المنطقة.

4- عند الوصول إلى القرية، أُستقبل أعضاء المجلس التنفيذي باحتفال كبير، ولم تسمح لنا معوقات الوقت (حيث توجب علينا الرجوع إلى الطائرات قبل غروب الشمس) إلا بوقت قصير لتبادل ذي معنى مع القرويين

(وهم من المسايا الرعاة). ولم يتمكن أعضاء المجلس التنفيذي من معرفة الكثير عن المشروع الفعلي الذي يدعمه الصندوق من القرويين أنفسهم، ولكننا شعرنا بتقديرهم الكبير له.

5- بعد هذه الزيارة الميدانية، حظي أعضاء المجلس التنفيذي بفرصة تبادل وجهات النظر مع الوزراء التنزانيين للزراعة والأمن الغذائي والتعاونيات، وتنمية الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، والصناعة والتجارة، والاستثمار والتمكين، ووزير الزراعة والموارد الطبيعية في زنجبار، علاوة على كبار الموظفين من مكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية والشؤون الاقتصادية، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي. وخلال هذا التبادل، اطلع أعضاء المجلس التنفيذي على خطط البلد للتركيز بصورة أكبر على تدخلاتها الإنمائية. وعوضا عن النهج القطري الشامل، تستهدف الحكومة حاليا الموارد في القطاعات ذات الأولوية ودهاليز التجارة. وتبقى الزراعة أولوية كبرى. وأما التحديات التي تم التأكيد عليها فهي رداءة البنى الأساسية، والنزاعات بين الرعاة ومزارعي المحاصيل، والوصول إلى التكنولوجيا المعززة للإنتاجية، وعدم القدرة على التنبؤ بأنماط الطقس، والوصول إلى الأسواق ومعلومات السوق والائتمان، والافتقار إلى موظفي إرشاد زراعي مؤهلين، والحاجة لجعل الزراعة أكثر جذبا للشباب. ويتطلب التغلب على هذه التحديات استثمارات كبيرة. وقد أشار الوزراء والمسؤولون الحاضرون إلى الحاجة إلى مساعدة الصندوق لربط أصحاب الحيازات الصغيرة، مع التركيز على النساء، ببرامج التنمية الحكومية لتجنب تخلفهم عن اللحاق بركبها.

6- أما الزيارة الميدانية لزنجبار، فقد منحت أعضاء المجلس نظرة ثاقبة في الفوائد المتأتية من المدارس الحقلية للمزارعين التي تشكل جزءا من برنامج تنمية القطاع الزراعي، وبرنامج دعم الخدمات الزراعية التابعين للحكومة والمنفذين بدعم من الصندوق. وفي هاتين العمليتين يستفيد الصندوق مباشرة من التعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي طورت مفاهيم واكتسبت خبرة كبيرة في دعم المدارس الحقلية للمزارعين التي تمكن الطلاب فيها من زيادة انتاجيتهم. ويتشاطر الطلاب الذين يحضرون هذه المدارس الحقلية المعرفة التي يكتسبونها مع غيرهم، كما أنهم يغدون أكثر انتظاما ويوفرون دعما متبادلا. ويأمل الصندوق أن يتم البناء على هذه الإنجازات وأن تغدو المجموعات أفضل تزودا بما يلزم لبناء وتنمية الأعمال الصغيرة المربحة، وخلق دورة حميدة من زيادة الاستثمارات وفرص العمل في المناطق الريفية، علاوة على تعزيز صورة الزراعة كعمل تجاري عوضا عن كونها مجرد نشاط كفاف مما يجعلها أكثر جذبا للشباب.

7- وشرحت مناقشات المائدة المستديرة حول مخطط رئيس الجمهورية المعروف باسم "النتائج الكبيرة الآن" الخطط الطموحة للحكومة لتنمية البلاد بأسلوب تدريجي ومركز. وتبقى الزراعة أولوية قصوى في هذا المخطط. أما التركيز فهو على الذرة وقصب السكر والأرز حيث تمتلك الحكومة جملة من الأهداف الإنتاجية الطموحة. وسيعتمد التنفيذ بصورة كبيرة على الشراكات المعقدة بين القطاعين العام والخاص. وسيتم ربط أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الهامشية مع المزارع المركزية بحيث لا يتخلفون عن الركب. ويعتبر مخطط النتائج الكبيرة الآن مبادرة طموحة يدعمها رئيس البلاد ويقودها فريق نشط رفيع المستوى يعمل من مكتب الإيصال التابع لرئيس الجمهورية. وفي هذا السياق، يعتبر الصندوق مستقطبا للتأييد لأصحاب الحيازات الصغيرة بحيث يضمن استفادتهم من مكاسب هذا المخطط، ومن حمايتهم من أية ظروف خارجية سلبية كفقدانهم للأراضي مثلا، أو زيادة التنافس وتراجع الاستثمارات والاهتمام بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

8- كما عقد اجتماع مع الممثلين القطريين لكل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكتب القطري للصندوق، والذي أظهر لأعضاء المجلس مدى المنطق العملي للتعاون الوثيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. كذلك اطلع أعضاء المجلس أيضا على حقيقة أن مقر مكتب الصندوق هو في مبنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهو صغير نسبيا ولا يمتثل بصورة كاملة لمعايير السلامة والأمن المطلوبة في الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، فإن هذا المكتب على ما يبدو غير مزود بما يكفي من الموظفين. وهنالك مسألة أخرى، وهي مسألة عدم كفاية السلطة المسندة إلى المدير القطري، فعلى سبيل المثال ما زالت حتى النفقات البسيطة بحاجة لموافقة من روما. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتقدم المحرز في الابتعاد عن المركزية في جمهورية تنزانيا الاتحادية. وساد الشعور بأن الخطوة التالية يجب أن تتمثل في استعراض السلطات المفوض بها لمدير البرنامج القطري، والنظر في تزويد المكاتب القطرية بما يكفي من الموظفين.

9- **الاستنتاجات.** البلد ملتزم بالحد من الفقر الريفي، ويقدر عاليا دور الصندوق في هذا المجال. وهذا ما يبدو بوضوح من خلال الحضور الاستثنائي للقيادة العليا. ويلعب الصندوق دورا هاما في جمهورية تنزانيا الاتحادية لضمان بقاء أصحاب الحيازات الصغيرة في مركز الصدارة في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر الريفي. وقد غدا هذا الدور أكثر أهمية مع الزخم الذي يحظى به مخطط النتائج الكبرى الآن، والذي يجمع معا الفرص والتحديات التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية تنزانيا الاتحادية.

10- لقد أظهر كل من الاجتماع المنعقد في المكتب القطري للصندوق والرحلة على أن اللامركزية عملية طموحة، ولكنها جهد لا مفر منه بالنسبة للصندوق. وأما الخطة التالية فهي في وجوب التخطيط من الآن لجعل اللامركزية أكثر فعالية.

11- لا بد من التخطيط للرحلات الميدانية إلى المناطق النائية مع توقع الإخفاقات. كذلك يتوجب على الصندوق أن يتواصل مع الممثلين المحليين، وإعلامهم بأن الزيارات الميدانية ستستفيد من نهج أقل احتفالية وأكثر تركيزا على التعلم والحوار.